

فيها من هذه الجهة وجهة كونه احد طرفيها وهو المنسوب اليه  
 ليس فاعلا حقيقيا وهي مجاز عقلي من هذه الجهة ويؤيد ما  
 قلنا اقتضاه قوله فليس هو هزم الامير الجند  
 مجاز لغوي على نفي المجاز اللغوي فاحفظه فانه قد وجد  
 وقال في لا يخفى ان الحق مع المضد مع قطع النظر عن  
 المناقشة والمثالك فان الفعل الموضح للأخبار قد يستعار  
 بمعنى الانتساب فكسبه باعتبار النسبة المدلول عليها بالهيئة  
 لا باعتبار الحدث ولا باعتبار الزمان وعلل ذلك بان  
 لكل واحدة من النسبتين الاخبارية والاشنائية احوالا  
 تخصها كالوجوب في الاشنائية والمطابقة واللامطابقة  
 في الاخبارية فيصح التشبيه باعتبار تلك الاحوال ورد بآية  
 من المجاز المركب كما صرح به اللغويان في العصام نفسه في  
 غير موضع لان دال النسبة الانشائية في الاخبارية هي  
 التركيب لا هيئة الفعل وحده فاقاله خرج عما تحت  
 فيه وقد تخصص لك من هذا كله مناقشة السيد المضد مناقشة  
 العصام له واقول اعلم انه اول انه اذا استدل الفعل في  
 غير من هو له فلا بد ان يكون على ضرب من التاويل والتجوز  
 واختلف في ذلك فذهب جماعة الى انه التجوز في معنى وهو  
 اسناد الى غير من هو له للاسبوبة بينهما ولا تجوز فيه بحسب اللفظ  
 قول الجمهور واخبارا صواب النحويين وذهب جماعة الى انه التجوز  
 في المعنى اما في المسند او في المسند اليه او في الهيئة المركبة فذهب  
 الشيخ عبد الفاضل على ما قاله المضد الى انه الهيئة التركيبية مجاز  
 لغوي كقول السعد في حواشي شرح مختصر ابن الحاجب ثم نظروا  
 في كلام الشيخ عبد الفاضل على انه قائل بانه ليس في الكلام مجاز لغوي  
 لا في المفرد ولا في المركب بل عقلي وذهب ابن الحاجب الى ان  
 المسند مجاز لغوي وذهب الصفا الى ان المسند اليه مجاز لغوي  
 كذا في بعض حواشي المطول اذا علمت هذا فنقول الاستاد الذي

الركب

وق

وقع فيه المجاز العقلي هو معنى النسبة الكلاسيكية كما اشار اليه اللغويان  
 في شرح النحويين وصرح به غير واحد من محشيه واذ كان كذلك لم  
 القصد ان لا يقول بالمجاز العقلي على الوجه المشهور عند الجمهور  
 بين انه مجاز اسنادي لا عقلي اليه غير من هو له للاسبوبة بينهما من غير ان تجوز  
 باعتبارها في شيء من الطرفين لذهابها الى الابدان التي في المسند باعتبار  
 معناها معنى النسبة وهذا مما عرفت ليدبره ونحو غيره فيكونه الخلاف  
 بينه وبين ما به الحاجب فانه التجوز عند في المسند باعتبار النسبة  
 وعند ابن الحاجب باعتبار الحدث كما يبرهن من كلامه في جعل الاحوال اجزا  
 زيد معنى السرور لا مانع من ان المضد في هذه النوبة من المجاز اللغوي  
 مجازا عقليا لانه التجوز فيه باعتبار المعقول بذكر الفعل وهو اسناد  
 فاقاله وتوقف المضد في تشبيهه ايضا بان كما صرح تشبيه نسبة  
الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند والاسفار في كنه تشبيه نسبة  
في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي والاسفار في  
الاسفار في اوله احد في الصور بنسبة دونه الاخر في نفي  
غير فارق واجاب جفيل العصام بان بينهما فارقان في تشبيه  
نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند المشبه والمشبه به متغايران  
بالتات لان النسبة تختلف ذاتا باختلاف احد طرفيها وقد اختلفت ذاتا  
المنسوب اليه بخلاف تشبيه نسبة النداء فان النسبة فيه متحدة ذاتا  
مختلفة اعتبارا باعتبار الزمان اي فلا يصح من يانه الاسفار في المعاد  
الاختلاف بالذات وقول فرفرف في بحث وان شعبة غير وجد  
لان حكمه بان النسبة تختلف ذاتا باختلاف احد طرفيها ولا شك ان النداء  
في المستقبل والنداء في الماضي مختلفان ذاتا وان اختلفت فيكون في  
تشبيه نسبة النداء في المستقبل بنسبة النداء في الماضي المشبه والمشبه  
متغايران ذاتا لا باختلاف احد طرفي النسبة وهو المنسوب كما انهما متغايران  
ذاتا في الصورة الاخرى باختلاف احد طرفي التشبيه وهو المنسوب اليه  
والذي يظهر في الجواب ان يقال لانه النسبة العنصرية في الفعل ك  
نسبة الحدث الى فاعله فطرها الحدث وواعله والزمانه خارج عنها

قوله متغايران صوابه متغايران  
 الا على لغة من يلزم المنطق اللفظ  
 في الاحوال انه متغايران